جامعة زيان عاشور ـــ الجلفة

سنة أولى ماستر مالية وبنوك
قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

السداسي الأول

السنة الجامعية: 2023/2022

محاضرات مقياس: عمليات الوساطة المالية البنكية

تمهيد

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم إلى لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة.

أولا: مدخل للعمل المصرفي

1. مفهوم العمل المصرفي:

المصرف لغة بكسر الراء يعني المكان الذي يتم فيه الصرف وهو (بيع النقد بالنقد) ويطلق عليه البعض (بنك) ذات الأصل الأوروبي المقابل في الإنكليزي إلى (Bank) وفي الفرنسية (Banque) وفي الإيطالية (Banco) وهي تعني (صندوق أمين لحفظ الأموال) أي منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا ي أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها.

ويحصر البعض تعريف المصرف بأنه مؤسسة تقبل باستلام النقود على شكل ودائع من الأفراد الذين ليدهم فائض وتقوم بإقراضها على شكل قروض وسلف للأفراد والمحتاجين، ويعرف المصرف بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء، وبهذا المعنى فإن المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات وحكومة التي تمثل وحدات العجز، وبنفس الوقت تقدم خدمات حديثة ومتنوعة.

يتمثل العمل المصرفي بصفة عامة في تجميع المدخرات وتلقى الودائع من الأفراد والشركات والعمل على استخدامها في خدمة ودعم وتنمية الاقتصاد الوطني. ومن ثم يمكن القول بأن البنوك تختلف مع وحدات الاقتصاد الوطني الأخرى باعتبار أن جوهر عملها يمكن في الاتجار في منفعة النقود والبنوك بتجميعها للأموال على أي صورة تصبح مدينة بها تجاه أصحابها

ثم تعود لتشغيلها في أوجه الاستثمار ومن أهما الائتمان فتصبح دائنة تجاه من قدمت لهم وبالتالي فانه يمكن القول إن البنوك ما هي إلا مؤسسات مالية تتاجر في الديون.

وأيا كان المفهوم المستخدم للتعبير عن العمل المصرفي فان البنوك لا تعدو أن تكون المنشآت التي تزاوله فهي التي تتولى تجميع المدخرات الودائع من مصادرها كما أنها هي التي تقوم بتوجيه ما تجمع لديها من موارد – عبر مجموعة من نوافذ الاستثمار– إلى الاقتصاد الوطني.

وفوق هذا تقوم البنوك بالعديد من الخدمات لعملائها لا بوصفها موقع تجميع مدخراتهم وودائعهم ولكن باعتبارها + وكيلا بالعمولة، فهي التي تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية وتعمل على تحصيل الأوراق التجارية وتمنح خطابات الضمان وتفتح الاعتمادات المستندية وتقدم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة...الخ، مقابل عمولة تحصل عليها من طالب الخدمة او صاحب المصلحة.

وفي معرض تبرير استخدام محاسبة التكاليف لدى البنوك يرى البعض بأن البنك هو بمثابة مصنع الإئتمان تمثل الودائع مدخلاته، وتكلفتها هي الفوائد التي يدفعها البنك لأصحابها وتكاليف تشغيل تلك الودائع تعد بمثابة عناصر التكاليف لدى المنشآت التي بإنتاج سلعة، وتعبر القروض من وجهة نظرهم عن المنتج النهائي أو المخرجات. وعليه يمكن القول أن وظائف البنك وبالتالي العمل المصرفي يتحدد بما يلي:

- **وظيفة الإيداع**: تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك لذلك تحرص البنوك على تنميتها، من خلال تنمية الوعي البنكي الادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات البنكية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية. وبالتالي فوظيفة الإيداع هي مجموعة الأعمال التي يقوم البنك بها بغرض الحصول على الأموال التي سيضعها تحت تصرف العملاء فالبنك بقبوله للودائع "تحت الطلب" أو لأجل" إنما يقوم بأداء خدمة لأصحابها تتمثل في الحفاظ عليها من ناحية كما يتيح لهم الحصول على مقابلها ويضعها تحت تصرفهم حين حاجتهم إليها من ناحية أخرى أي أن الاحتفاظ بها في حد ذاته يعد واحداً من خطوط الإنتاج لدى البنك.
- **وظيفة الاستثمار**:وتتضمن مجموعة من الأعمال يقوم بها البنك بهدف تشغيل الأموال بوصفه وكيلاً بالعمولة، ومن بينها شراء وبيع الأوراق التجارية وتأجير الخزائن... وغيرها من الخدمات المماثلة التي يحصل البنك في مقابلها على عمولة. كما تهدف البنوك من خلال هذه الوظيفية إلى التنسيق بين إستراتيجية الاستثمار وإستراتيجية السيولة، حيث تفضل بعض البنوك الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل لاعتبارات السيولة، وهنا على البنك أن يضع هيكل لأجال استحقاق هذه الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة، كما ترى بنوك أخرى ألا تخطط لمتطلبات السيولة ولا تحول جزء من تشكيلة الاستثمار إلى استثمارات قصيرة الأجل لتمويل هذه المتطلبات.

وهنا قد يرى البعض أن وظيفة أداء الخدمات المصرفية هي بمثابة منتج فرعي وأن وظيفتي الإيداع والاستثمار هي بمثابة منتجات رئيسية، غير أنه يمكن القول أن أساس نشأة النشاط أو العمل المصرفي كان بأدائه لهذه الوظائف.

وعليه فإن هذه الوظائف توضح الدور الكبير الذي تعلبه البنوك في خدمة الاقتصاد الوطني لأي دولة عند استخدامها بطريقة الصحيحة، من خلال ما تقدمه من دعم، الأمر الذي يجعل منها ضرورة سواء في ذلك ما تقوم به في سبيل تجميع المدخرات أو في تشغيلها واستثمارها أو ما كان مرتبطاً منها بمجموعة الخدمات المصرفية التي لا غنى عنها في أي مجتمع من المجتمعات.

2. أجزاء النظام المصرفي:

يتكون النظام المصرفي شأنه في ذلك شأن أي نظام من مجموعة من الأجزاء "هي مجموعة البنوك" التي تعمل معاً من خلال علاقات التبادل والترابط حسب قواعد وإجراءات محددة لتحقيق أهداف معينة. وتحدد ماهية كل جزء من النظام المصرفي تبعا لمجموعة من الاعتبارات هي:

- ✓ طبيعة النشاط الذي يزاوله الجزء؛
- ✓ انعكاسات النشاط على مصادر ومنافذ استثمارها لدى كل جزء. وعليه فان أجزاء النظام المصرفي يتم تحديدها في عدد من المجموعات يضم كل منها عددا من البنوك التي تمارس نشاطا متماثلا والتي لا تختلف مواردها المالية وأوجه استثمارها. فهناك بنوك وظيفتها إصدار النقد والإشراف على النظام المصرفي ككل وأخرى تتلقى ودائع العملاء وتقوم باستخدامها في عدد من المنافذ وثالثة لا تعتمد على أموال الغير في نشاطها بل وتقوم على استثمار مواردها الخاصة بها سواء كانت مملوكة أو مقترضة. لذا نجد أنفسنا أمام المجموعات الرئيسية التالية: